تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة

الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في الجزائر: الملخص التنفيذي

فريق البحث والتحرير

فائزة بن حديد، مريم بوجاجا

يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينفَّذُ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تمّ إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكّنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "**تمكين المرأة وصولا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية**"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبني المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرّها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون.

وانطلاقا ممّا سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أنّ النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتمّ تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأنّ البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذلك فإن الأولوية المحدَّدة للمشروع الحالي "**تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة**" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهنّ من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس." ويتطلّب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات وروّاد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقاربة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تمّ استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية.

وقد تمّ الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية : 1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ 2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ 3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عيّنة من القطاعات الفرعية التي تمّ اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تمّ فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلّفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. السياق العام

الجدول 1 – المؤشرات العامة

المؤشرات العامة [1]	إناث	ذكور	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)			147.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)			10.45
عدد السكان (مليون نسمة)	21.30	21.75	43.05
معدل النمو السكاني %	1.95	1.96	1.95
النسبة بين الذكور والإناث في تعداد السكان	49.48	50.52	0.98

الجزائر هي رابع أكبر اقتصاد في القارة الأفريقية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 169 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويُعدّ قطاع المحروقات حجر الزاوية للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل 93-95 في المائة من الصادرات، كما تساهم الزراعة بنسبة 12 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وتوظّف 10 في المائة من السكان العاملين، في حين يساهم قطاع الخدمات بنسبة 41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوظّف 59 في المائة من القوى العاملة.

كانت لجائحة كوفيد-19 تداعيات سلبية على الاقتصاد الجزائري في عام 2020. وتُعدّ صناعة الأغذية والمنسوجات والكيماويات والمعادن ومواد البناء من أبرز الأنشطة التي سجلت تراجعاً بنسبة 7 في المائة في النصف الأول من عام 2020. وتشير التقديرات إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5 في المائة جراء إجراءات الإغلاق الصارمة التي تمّ فرضها للحدّ من انتشار الجائحة، بالإضافة إلى تراجع إنتاج المحروقات والهبوط المؤقت في أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض حادّ في عائدات الجزائر من صادرات المحروقات.[2]

2. ترتيب الجزائر عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

[1] تختلف هذه الأرقام قليلاً عن الأرقام الواردة أعلاه حيث أنها مشتقة من مصدر مختلف وهو التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

[2] https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview

في أحدث تقرير عن الفجوة بين الجنسين صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، احتلت الجزائر المرتبة 136 عالمياً من بين 156 دولة، مقابل المرتبة 72 للإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى عربياً.[3]

الجدول 2 - ترتيب الجزائر عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين (2010-2021)

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
97	0.602	136	0.633	-39	+0.031

3. التحصيل العلمي

تحسّن مستوى التحصيل العلمي في الجزائر من 0.944 في 2006 إلى 0.966 في 2021. وفي المقابل، تراجع ترتيب البلاد بشكل ملحوظ من 84 (من أصل 130 دولة) في 2006 إلى 111 (من أصل 156 دولة) في عام 2021.[4] وفيما يتعلق بمعدل الالتحاق بالمدارس، تحتل الجزائر المرتبة 111 بنسبة 75.3 في المائة للفتيات مقابل 87.4 في المائة للفتيان. من ناحية أخرى، وكلّما تقدمنا في المراحل التعليمية، ترتفع نسبة الإناث لتصل إلى 64.4 في المائة في التعليم العالي، مقابل 38.8 في المائة للذكور.

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في الجزائر 2010 - 2021[5]

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
84	0.944	111	0.966	-27	+0.022

4. المشاركة الاقتصادية والفرص

الجدول 4 - الترتيب المقارن لفرص المشاركة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر 2010-2021[6]

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
103	0.443	142	0.456	-39	+0.013

شهدت الجزائر تراجعا في ترتيبها من حيث المشاركة والفرص الاقتصادية لتنزل من المرتبة 103 في 2006 إلى المرتبة 142 في عام 2021، على الرغم من وجود تحسن طفيف في النتيجة المتحصل عليها. وتُظهر أحدث البيانات المتوفرة أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الجزائر تبلغ 17 في المائة، مقابل 67.8 في المائة

[3] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، ص.405
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf
[4] نفس المصدر

[5] World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021
[6] World Economic Forum: Global Gender Gap Report, 2021

للرجال،[7] أي أقلّ بقرابة أربع مرات من نسبة مشاركة الرجال.[8] وفيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد بلغ، خلال سنة 2019، 26.2 في المائة في صفوف النساء، مقابل 10.8 في المائة بالنسبة للرجال. ووفقًا للديوان الوطني للإحصائيات، قُدّرت البطالة المسجّلة بنحو 11.9 في المائة في عام 2019، مع نسبة هامة في صفوف النساء (20.4 في المائة) والشباب (26.9 في المائة).[9]

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

وفقاً للأرقام التي نشرتها جمعية سيدات الأعمال الجزائريات (SEVE)، بلغ عدد سيدات الأعمال في الجزائر في عام 2018 حوالي 150 ألف (دون اعتبار المهن الحرة والأنشطة الزراعية).[10] وفي نفس السياق، يشير تقرير "مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال" المنشور في عام 2019 إلى أن رائدات الأعمال تمثّل حوالي 7.3 في المائة من إجمالي عدد العاملين في مجال الأعمال في الجزائر،[11] وهي نسبة متواضعة.

ومع ذلك، تشير الأرقام الصادرة عن المركز الوطني للسجل التجاري[12] إلى تسجيل تحسّن طفيف، حيث بلغ إجمالي عدد النساء المقيّدات في السجل التجاري 168.556، بعد أن كان عددهنّ في حدود 160.908 في نهاية فبراير 2020، (147928 أشخاص طبيعيين و12980 أشخاص معنويين)، أي بزيادة قدرها 7648، وذلك على الرغم من الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19. كما تفيد الأرقام المسجّلة حتى 10 فبراير 2021 أنّ عدد النساء المسجّلات في فئة الأشخاص الطبيعيين[13] بلغ 154.662 من إجمالي 1.928.567، أي بنسبة 8 في المائة، ويمارسن في الغالب تجارة التجزئة (بنسبة 49.22 في المائة) والخدمات (بنسبة 38.62). وبحسب نفس المصدر، لا توجد سوى 32 امرأة من الأشخاص الطبيعيين في قطاع التصدير، أي بنسبة 0.02 في المائة. أما النساء المسجّلات كأشخاص معنويّن،[14] فقد بلغ عددهن 13.894 من إجمالي 212.432 ، أي بنسبة 6.5 في المائة، ونجدهن أساسا في قطاع الخدمات (39.96 في المائة) وإنتاج السلع (26.16 في المائة) والتوريد (14.45 في المائة)، ولا يمثّل الأشخاص المعنويون سوى نسبة 1.14 في المائة، وهو ما يعني بوضوح أن مفهوم "التكافؤ بين الجنسين" لا مكان له في هذا السجّل.

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

---

[7] http://wb-gender-portal-preview.s3-website-us-east-1.amazonaws.com/countries/algeria

[8] https://data.unwomen.org/country/algeria

[9] من إعداد : « Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID-19 sur l'Algérie et propositions pour une relance durable et résiliente » منظومة الأمم المتحدة في الجزائر بالتعاون مع مكتب المغرب العربي للجنة الاقتصادية لأفريقيا https://www.undp.org

[10] https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/entrepreneuriat-feminin-en-algerie-la-frilosite-des-banques-mise-a-lindex-18-11-2019

[11] تقرير "مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال 2019"، ص.114 https://mastercard-index-of-women-entrepreneurs-2019.pdf

[12] المركز الوطني للسجل التجاري: تمثل النساء 8 في المائة فقط من إجمالي المسجلين في السجل التجاري. https://www.dzentreprise.net/cnrc-emploi-femmes

[13] الشخص الطبيعي في المعنى القانوني هو الانسان القادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وهو من يتمتع بالشخصية القانونية.

[14] الشخص المعنوي : شركة أو مؤسسة ذات شخصية قانونية. عادة ما يتكون الشخص المعنوي من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين مجتمعين لتحقيق شيء مشترك.

تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدَّم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتمّ احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة. وفي التقرير الأخير، سجل الجزائر درجة 57.5 من 100 ، وهي درجة أعلى من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (51.5). أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإنّ أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5)، وأدناها ترتيبا هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

كما هو الشأن في مختلف أنحاء العالم، كانت لجائحة كوفيد-19 آثار شديدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أثر بدوره على السياسات العامة في المجالات الاقتصادية والمالية. وحسب التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية جرّاء الجائحة، وإنْ بدرجات متفاوتة.[15] فقد تسبّبت التدابير التقييدية/الوقائية المتخذة في مختلف المجالات في انخفاض حادّ في دخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي تراجع النشاط الاقتصادي. ووفقاً لمسح أجراه مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) حول "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الجزائر"، أفاد عدد من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع أنها خسرت في عام 2020 ما معدله 50 في المائة من رقم مبيعاتها بسبب الجائحة. وكان قطاع الخدمات وقطاع التصنيع من بين القطاعات الأكثر تضرراً حسب نفس المصدر، فضلا عن قطاع نقل البضائع الذي خسر 90 في المائة من رقم معاملاته في عام 2020 وقطاع الصناعات الغذائية. كما واجهت 93 في المائة من المؤسسات التي شملها الاستطلاع صعوبات في تسويق منتجاتها، و63 في المائة منها اضطُرّت إلى إيقاف نشاطها بالكامل بسبب إجراءات الإغلاق أو قلة الزبائن. علاوة على ذلك، طالت آثار الجائحة الموارد البشرية حيث تكبّدت 11 في المائة من المؤسسات خسائر بسبب إجراءات الإغلاق التي يخضع لها الموظفون. فحسب الأرقام المتاحة، لم يتمكن 56 في المائة من الموظفين من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الأزمة الصحية. وطال التأثير الأكبر قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العامة، بما في ذلك بسبب النقص في وسائل النقل. وأشارت 8 في المائة من المؤسسات إلى وجود مشاكل على مستوى التمويل وزيادة في حجم ديونها خلال هذه الفترة،[16] كما تكبدت عديد المؤسسات

[15] من إعداد : « Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID-19 sur l'Algérie et propositions pour une relance durable et résiliente » منظومة الأمم المتحدة في الجزائر بالتعاون مع مكتب المغرب العربي للجنة الاقتصادية لأفريقيا https://www.undp.org

[16] http://www.cread.dz/

خسائر ضخمة تهدّد استمراريتها وقدرتها على سداد ديونها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي التي تعتمد على مبيعات الشوارع والأنشطة المدرة للدخل، وكذلك المؤسسات الكبرى التي لا تصرّح عن كامل حجم مرابيحها. ومن ناحية أخرى، فقدَ عددٌ كبير من العمال/العاملات وظائفهم/هن ومصدر دخلهم/هن، ومن المتوقع أنْ تتأثّر النساء في القطاع غير الرسمي بشكل كبير، وإنْ كانت أنشطتهن في الغالب غير مدفوعة الأجر.[17]

8. العقبات والتحديات في عملية ريادة الأعمال (التقييم السريع)

تمّ التخطيط لإجراء تقييم سريع لتأثير جائحة كوفيد-19 على المؤسسات والمشاريع التجارية بهدف الوقوف على العقبات والتحديات التي واجهت رواد ورائدات الأعمال خلال فترة الإغلاق وبعدها. وكان الهدف من ذلك تمكينهم/هنّ من تحديد احتياجاتهم/هن وأولوياتهم/هن من وجهة نظرهم/هن الخاصة. في هذا السياق، فإن المقارنة بين الخطابين من منظور النوع الاجتماعي التي كان من المفترض إجراؤها كانت ستفضي إلى نتائج مفيدة. ولكن للأسف لم يكن بالإمكان إجراء هذا التقييم السريع في الجزائر، على الرغم من كلّ الجهود التي بذلها فريق مركز "كوثر". فبالإضافة إلى عديد الاتصالات التي تمّ إجراؤها عبر الهاتف والبريد الإلكتروني، تمّ تنظيم عدد من الندوات الافتراضية. ولئن أعطت هذه الاتصالات فكرة أولية حول تشابه المشاكل في مختلف القطاعات، إلاّ أنّه نظراً للعدد المحدود من المستجيبين/ات، لا يمكن اعتبارها نتيجة موثوق بها لعملية التقييم.

ومع ذلك أمكننا تقييم الوضع من خلال الاطّلاع على المنشورات والتقييمات والتحليلات التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع في الجزائر، والتي أكدت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، شأنها شأن نظيراتها في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، واجهت نفس التداعيات والمخاطر والتحديات خلال فترات الإغلاق وحتى بعدها. فقد تأثرت جميع وحدات الإنتاج والتسويق بالتدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات، مثل إغلاق المحلات أو خطوط النقل، مما أدّى إلى انخفاض كبير في الطلب على السلع والخدمات الأساسية، وبالتالي إلى تراجع ملحوظ في النشاط الاقتصادي.

وفي مواجهة هذه التحديات، تمّ اتخاذ العديد من المبادرات، بما في ذلك تلك التي أطلقتها المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية (CARE)[18] ومركز القادة الشبان (CJD)[19] بشأن "الدعوة لحماية المؤسسة الجزائرية"، والتي حذّرت منذ شهر مارس 2020 من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأكدت على ضرورة تدخل الدولة بشكل عاجل لضمان قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في ممارسة نشاطها في ظل الأزمة الصحية وما رافقها من تحديات اقتصادية، كما قدّمت جملة من

[17] من إعداد : « Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID-19 sur l'Algérie et propositions pour une relance durable et résiliente » منظومة الأمم المتحدة في الجزائر بالتعاون مع مكتب المغرب العربي للجنة الاقتصادية لأفريقيا https://www.undp.org

[18] https://care.dz/en/care

[19] https://www.facebook.com/CJDAlgerie/

المقترحات في هذا الشأن.[20] وتجدر الإشارة هنا إلى الغياب الكامل للمعلومات بشأن تأثير الجائحة على رائدات الأعمال أثناء فترات الإغلاق وبعدها.

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كلّ من القطاعات/القطاع الفرعية المحدّدة، ومن ثَمَّ تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تتشكل من خلال الأطر القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية والممارسات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وبنية النوع الاجتماعي.

يتمّ إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). وتُسند الدرجات لكلّ قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقا للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيّد / مرتفع).

ويتم التوصل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البُعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البُعد البيئي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % بُعد الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

وهو ما يمكّن من الحصول في النهاية على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي (40%) وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%). وقد أفضت عملية التقييم في القطاعات الثلاثة المحددة (الزراعة / الصناعات الخفيفة / الخدمات) والقطاعات الفرعية (الأغذية الزراعية / المنسوجات / تكنولوجيا المعلومات والاتصال) إلى النتيجة التالية :

الجدول 5: درجات تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة الأعلى	القطاع الفرعي 1: الأغذية الزراعية	القطاع الفرعي 2: المنسوجات	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1.4	0.80	1.1
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.6	0.64	0.48	1.16
البعد المؤسسي (20%)	0.8	0.62	0.34	0.52
المجموع (100%)	**4**	**2.66**	**1.62**	**2.78**

10. التحليل الأولي

[20] https://tbn.care.dz/fr/tbn/impact-de-la-crise-du-covid-sur-leconomie-sn96

استناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة،[21] وانطلاقاً من التحليل المقارَن للقطاعات الفرعية الثلاثة، برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، على عكس القطاعين الفرعيين الآخرين، باعتباره القطاع الذي يتمتع بأكبر قدر من الإمكانات على عديد المستويات:

- إمكانات اقتصادية كبيرة
- آفاق التنمية
- تفوق الإناث من حيث عدد خرّيجي التعليم العالي
- وجود برامج ومبادرات متنوعة مخصّصة للمرأة
- تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين
- دعم السياسات العامة لمكافحة الجرائم الإلكترونية
- الفرص الكبيرة المتاحة لرواد ورائدات الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (على مستوى الإنتاج والتسويق)، في ظل ضعف مستوى رقمنة الخدمات العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحْكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،
- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية،
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية،
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في إدارة الأعمال، مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.

من المتوقّع أن يتمكّن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقا من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتمّ تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستُعقد في النصف الأول من عام 2022.

[21] واجهت عملية جمع البيانات صعوبات من حيث توفّرها واتساقها. فالبيانات حول موضوع البحث محدودة للغاية، إن لم نقل شحيحة، في مختلف البلدان. وحتى في حالة توفرها وبحسب المصادر التي تمّت الاستعانة بها، كانت البيانات متناقضة ، وهو ما شكّل تعقيدا إضافيا لعملية البحث.